عبد الغير فانه موقوف عليه بخلاف ما اذا كان فيهم كبير
لانه يبيع بصيرا ويمنعه فيعجز الموصى عن الاداء لحقه
فامتنع الجواز واوصى الى عاجز عن القيام بما اى بالوصاية
لم يصر اليه القاضى بل ضم اليه غيره لان فى الضم رعاية
الحقين حق الموصى وحق الورثة فانى تكميل النظر يحصل
لانه النظر بتمامه باعانة غيره ولو شكى الموصى اليه ذلك
فالله يجيبه حتى يصدق فى ذلك بحقيقته لانه الشاكى
قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا
استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين ويبقى على الوصاية
امين يقدر اى لا يجوز للقاضى اخراجه لانه لو اختار غيره
لكان دونه لانه مختار الميت الا يرى انه مقدم على اب
الميت مع كما شفقته فلان يقدم على غيره احق واوصى اليه
الى اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون الآخر ولو وصايه
اى ولو كان ايصاؤه الى كل منهما بالانفراد عند ابى حنيفة
ومحمد الا فى اشياء سنتها وقال ابو يوسف يتصرف كل
فى الجميع لان الايصاء من باب الولاية وهى اذا ثبتت للاثنين
شرعا ثبتت لكل واحد منهما على الانفراد كالاوصين فى ولاية
النكاح فكذا اذا ثبتت شرطا فالولاية لا تحتمل التجزى
لكونها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تتجزء
ولهما ان الموصى انما رضى برايهما لا برأى احدهما لتفرق
بين بينهما بخلاف الاوصين فى النكاح لان التسبب ثمة
لاحق وهى قايمة بكل منهما على الكمال والسبب هنا الايصاء
وهو اليهما لا الى كل منهما ثم استثنى من قوله لا ينفرد
احدهما بقوله الا بشراء كفنه وتجهيزه فانه لا يتنفذ
على الولاية وربما يكونان احدهما غايبا فمن اشترط
اجتماعهما فاذا لميت ولو فعله عند الضرورة صح لانه
جان والخصومة فى حقوقه لانهما لا يجتمعان عليه عادة

ولو اجتمع

الوصى مقدم على اب الميت

وصى

ولو اجتمعا لم يتكلم الا احدهما غايبا ويتراخى حاجة الفعل
لان فى تاخيره خوف فوت حقوق تضرب به والتاخير لاداى
قبول البينة فى ظلة ليس من باب الولاية ولهذا تملكه
الام ومن فى عياله واعتاق عبد معين ورد وديعة
وتعيين وصى معين لعدم الاحتياج الى الرأى وبيع
ما يخاف فى تلفه وجمع اموال ضاعت لانه فيه ضرورة فان مات
احدهما فاوصى الى الحى والى آخر فله اى لمن اوصى اليه
الوصى سواء كان الحى او آخر التصرف فى التركة وحده
ولا يحتاج الى نصب القاضى وصيا والا اى وان لم يوصى
اليه الوصى ضم القاضى اليه غيره لان الموصى قصد
ان يخلفه وصيا يعتمد فان فى حقوقه وأمكن تحقيقه
بنصب وصى آخر نصب القاضى وصيا امينا كما قيا
لم يعزله بعزله لانه استحقاق بما لا يقبل الا لان يكون عدلا
فيعزله وبنصب عدلا ولو عدلا غيره كافى ضم اليه كما قيا
ويعزل ايضا بعزله قيل قابله تسعة فندى ومجموعة
ويعزل به ايضا اى بعزل القاضى العزل الكافى والمستبعد
ظهير الدين المرغينانى بانه يقدم على القاضى لانه مختار
الميت فاذا انعزل وصى الميت وان كان عدلا كافيا فكيف
وصى القاضى ووصى الوصى ووصى لها يعنى اذا مات الوصى
واوصى الى آخر فهو وصيه فى تركته وتركة الميت الاول
لان الوصى يتصرف بولاية مستقلة اليه فيملك الايصاء
الى غيره كالجد وقسمة اى قسمة الوصى نائبا عن ورثة
غيب مع الموصى لصحيح يعنى اذا مات رجل ورثته غيب
واوصى الى زيد وليس فى البلد الا وصى الغايب يقسم
تركته بين ورثة الغيب وبين كبر الموصى لبان يأخذ
حق الورثة ويسلم الباقى الى الموصى له لان الوارث
خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه ويصير مغرورا

الاستبعاد

قوله ويعزل به ايضا يعنى ينزل وصى الميت بنزول وصى القاضى
كنزول منصوبه وهو خلاف ما قيل كما فهم من شرحه لانه يحتمل انه
على انه قال لاولى ان يذكره فى سياق قوله ويضم اليه امين
ويقدر والله اعلم قدم وقت تأنيه ثم كتبه لا اخفى ما بينهما
من رفع الخلافة

قوله اى بعزل القاضى العزل الكافى لا اعلم ما وجه هذا التقييد لفهم انه متى
كان القاضى لا ينعزل اذا كان عزله كافيا كما هو المقصود
والله اعلم كتبه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)